وكذلك بعد اذا المفاجاة نحو قوله ۞ وكنت ارى زيدًا كما قيل سيدًا
اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا اي ضعفان
واللهازم تان عظمان ثابتان تحت الاذنين جمعهما باجوليهما كقولهم
جب مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا
عبوديته قفاه ثابته وشبهه مما هو مذكور في بتأبط الفن قوله
ولذلك اي لان المكسورة لا تغير معنى الجملة بخلاف المفتوحة جاز العطف
على اسم المكسورة لفظًا او حكمًا قيد ان في الكسر بالرفع اعتبارًا
لاعرابه الاصلي قبل دخولها لانه في الاصل مبتدا وذلك لانها لعدم
تغييرها الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم
اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع دون المفتوحة لانها تغير الجملة وتقديرها مفردًا
وتبعدها عن اصلها ولا يمكن اعتبارها بعد ومة لتاثيرها فيها
معنى بالسبك فالمكسورة لفظًا مثل ان زيدًا قايم وعمرو والمفتوحة
لفظًا في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدًا قايم وعمرو فان هاهنا
مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان
التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها
وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع
جزئيها تقدير اسمين اعني المبتدا والخبر فحكم المفتوحة
اذن بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها
مقام الاسمين قال الرضي وفي ما قال المص مع هذا التحقيق
البالغ والتدقيق الكامل نظر ثم ذكر وجهه ثم قال وانما
دعا المص الى هذا التكلف انه راى س مستشهدًا على العطف
على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان
بمعنى اعلام وكذا استشهد س بقوله ۞

الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ۞ على العطف
على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا
بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم
المكسورة لما صح هذا الاستدلال المذكور قال السيرافي ومن اخذ
اخذه لم يلتفتوا الى استدلال س وقالوا لا يجوز العطف على محل
اسم المفتوحة بالرفع مطلقًا لان اسمها لم يبق فيه معنى الابتدا
بل صار ان مع الاسم والخبر بتاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة قال ونظر ابي سعيد
ثم انه اورد تاويل ما اورده س قوله ويشترط للحمل على المحل عند
البص مضي الخبر لفظًا نحو ان زيدًا قايم وعمرو او تقديرًا نحو ان زيدًا
وعمرو قايم لان التقدير ان زيدًا قايم اذ لا يصلح قايم ان يكون خبرًا
عنهما فلا يجوز عندهم انك وزيد قايمان وانما منعوا من ذلك
لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم الابتدا او العامل في خبر ان
ان فيكون قايمان خبرًا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعًا واحدًا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل
النحو عندهم كالموثر الحقيقي فاذا ثبت ذلك قلنا ان الرفع الذي
هو الالف في ان زيدًا وعمرو قايمان اثر واحد غير متجزي فلا يصدر
عن موثرين مستقلين قوله خلافًا للكوفيين قال الرضي انه الكسائي
منهم هو الذي اجازه مطلقًا وانما اجازه لان العامل عنده في خبر ان
ما كان عاملًا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر
يترافعان عنده فلا يلزم عنده صدور اثر عن موثرين قوله
ولا اثر لكونه اي اسم ان مبنيًا في تجويز العطف قبل مضي الخبر

Copyright © King Saud University